القصّار يدعو كافة الأفرقاء إلى الالتفاف حول مصلحة لبنان العليا بالاتفاق في ما بينهم وملء الفراغ المتمادي في الرئاسة الأولى

● عدنان القصّار

يحمل الوزير السابق ورئيس مجموعة «فرنسَبنك»، عدنان القصار، هم الاقتصاد الوطني منذ عقود، كما يحمل هم القطاع المصرفي ومؤسساته الخاصة، وهذا ما أعرب عنه مجدداً في مقابلة مع «المستقبل» لمناسبة صدور ملحقها المصرفي، متمنياً على كافة الأفرقاء السياسيين أن يلتقّوا حول مصلحة لبنان العليا بالاتفاق في ما بينهم وملء الفراغ المتمادي في الرئاسة الأولى، والسعي لانتظام عمل المؤسسات الشرعية، والقيام بكل ما من شأنه أن يضع حداً للمأزق الحالي المستمر سياسياً واقتصادياً.

● كيف تقيّمون نتائج الودائع والأرباح في القطاع المصرفي اللبناني بشكل عام خلال العام الماضي، وهل كان الأداء جيداً بالنسبة لكم؟

– رغم الأزمات السياسية والامنية والاقتصادية التي شهدها لبنان في السنوات القليلة الماضية، بما فيها سنة ٢٠١٥، حافظ القطاع المصرفي على ثقة زبائنه الراسخة، فتمكّن من تسجيل أداء مقبول بالرغم من تأثره أحيانا والى حد ما بالظروف الاقتصادية.

والدلالة على هذا الواقع، تتمثل بحجم ودائع القطاع الآن، والذي يصل إلى حوالى ١٥٠ مليار دولار، أي ما يقارب ٣,٥ مرات الناتج المحلي المجمل. وإذا وضعنا الأمور في نصابها، استطاعت ودائع القطاع – في ظل كل الظروف الدقيقة التي يمر بها البلد – أن تسجل نموا متواضعا نسبيا، وهو بحدود ٥ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٤، كما نمت التسليفات ٦,٥ في المئة.

وحققت المصارف نموا في أرباحها الصافية سنة ٢٠١٥ يُعدّ كافيا لتلبية الحاجات التمويلية للاقتصاد بقطاعيه العام والخاص. وهذه دلالة واضحة على القدرات الكامنة للنمو والتطور، اللذين يميزان القطاع، وإشارة جلية إلى قوته المالية التي تمكّنه من مواصلة دوره الأساسي في تحفيز نمو اقتصادنا الوطني ومسيرة التنمية فيه.

ومن المتوقع أن يكون نمو الودائع عام ٢٠١٦ بنسبة ٤ في المئة على أقل تقدير. ولا شك أن هذا التدفق في الأموال هو أحد المصادر المهمة لتمويل متطلبات الاقتراض الإجمالي هذه السنة، وهو كافٍ بحد ذاته لتمويل القطاعين الخاص والعام.

من هذا المنطلق، يتوقع «معهد التمويل الدولي»، في حال غلب الحوارُ التشنجَ الحاصل في الوضع السياسي، وتم التوافق على انتخاب رئيس للجمهورية في النصف الأول العام الجاري، أن ينمو الاقتصاد اللبناني بنسبة ٢,٥ في المئة في ٢٠١٦ و٣,٥ في المئة عام ٢٠١٧. أما في حال بقي الوضع على ما هو عليه داخليا وإقليميا، فإن المعهد يتوقع أن ينمو الاقتصاد اللبناني ٠,٨ في المئة و٠,٣ في المئة عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي.

● في ظلّ الوضع القائم في المنطقة عموماً وفي سوريا والعراق تحديداً، كيف استطاع فرنسبنك إدارة تداعيات الأزمات الحاصلة في هذين البلدين، علماً أن لمصرفكم ٨ فروع في سوريا وفرعين في العراق؟ وهل سيؤثر الحل السياسي لأزمات المنطقة على خطط مصرفكم بالنسبة إلى مشروعات التوسع في المرحلة المقبلة؟

– الثابت أن الاستقرار الأمني والسياسي مطلب أساسي ومفصلي لعملية النمو الاقتصادي عامة والقطاعات الاقتصادية المنتجة خاصة. وبناء على ذلك، فإن الأحداث الأليمة وغير المسبوقة التي شهدتها وما زالت بعض الدول العربية عامة، وتحديدا سوريا والعراق، كما ورد في سؤالك، والتي على ما يبدو لم تنتهِ فصولا بعد، مع ما رافق ذلك من تشنجات سياسية واختلالات أمنية وأزمات مالية، يشكل تحدياً كبيراً للنشاط المصرفي في تلك الأسواق، هذا من جهة. (التتمة ص ١٠)

القصّار يدعو كافة الأفرقاء إلى الالتفاف حول مصلحة لبنان العليا

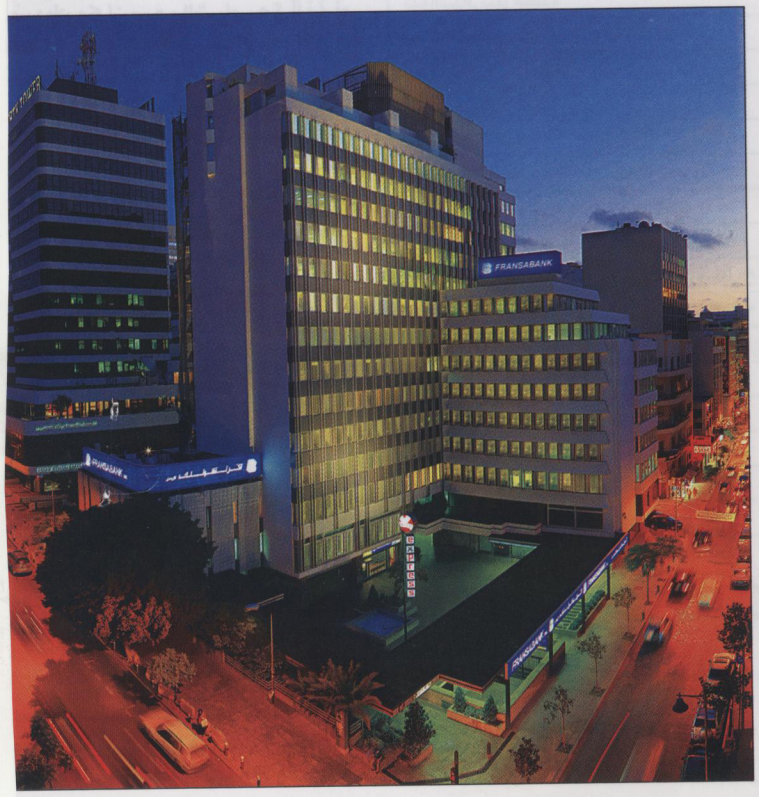

(تتمة المنشور ص ٤)

من جهة ثانية، يزخر كل من العراق وسوريا بالموارد الطبيعية، وقد نعم كل منهما تاريخيا باقتصادات نامية وقدّم فرصاً مجزية وجاذبة للاستثمار سواء من الداخل أو من الخارج. لكن للأسف الآن فإن العملية الاقتصادية في هذين البلدين الشقيقين بمختلف مفاصلها قد أصابها ما أصابها من تشنجات سياسية وأحداث أمنية انعكست في ما يمكن توصيفه بشبه توقف للعملية الاقتصادية بمحتواها الواسع. وفي هذا الإطار، لقد حرصنا على القيام بدورنا المصرفي والاقتصادي فيهما، كما تدعو الحاجة، وفي كل ما من شأنه أن يحافظ على الدورة الاقتصادية والمصرفية ولو بحدها الأدنى.

نفعل ذلك انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأن هذين البلدين ما زالا يختزنان الكثير من الفرص المجزية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وعليه، نحن نعي تماما التحدي الكبير الذي يواجه السوق المصرفية فيهما، ونأمل بمشيئته تعالى ان يتجاوزا أوضاعهما الراهنة إلى أوضاع أكثر أماناً وإلى مناخ اقتصادي محفز للاستثمار في عملية إعادة إعمار متعددة الجوانب يلزمها موارد مالية وبشرية بالغة الأهمية وعالية الكفاءة.

برأينا، في هذا المجال، إن لبنان مهيأ وقادر أن يقوم بدور فاعل في هذه العملية، ومصارفنا عامة، وفرنسبنك خاصة، بما يتمتع به من قدرات تنافسية وخبرات مميزة وقدرات مالية، ممكن أن يكون في موقع متقدم للقيام بدور فاعل في عملية تعافي وتنمية اقتصاد هذين البلدين.

● كيف تنظرون إلى الاستقرار المالي والنقدي ومدى حصانته في حال تواصلت التطورات الإقليمية والتجاذب السياسي الداخلي وارتداداته الوطنية؟

– بداية، أود الإشارة إلى أن سياسة المصرف المركزي بقيادة الحاكم رياض سلامه الواعية والحكيمة والهادفة إلى المحافظة على سياسة ثبات سعر صرف الليرة والفوائد على أسس ثابتة ومستدامة، قد ساهمت في تعزيز قوة القطاع المصرفي المالية وترسيخ ثقة زبائنه وشركائه الاقتصاديين والماليين في الداخل والخارج.

وتجدر الإشارة إلى أن دور مصرف لبنان بقيادة الحاكم سلامه تطور خلال السنوات القليلة الماضية، إن من ناحية إدارة السياسة النقدية أو المساهمة في النمو الاقتصادي، من خلال سلسلة مبادرات لتحفيز الاقتصاد ساهمت في إبقاء النمو بنسب إيجابية وإن متواضعة في ظروف بالغة الدقة وشديدة الحساسية.

ومن المتوقع أن تنسحب هذه المبادرات عامة وتلك المتعلقة باقتصاد المعرفة والشركات الناشئة إيجابا على اقتصادنا الوطني على امتداد السنوات القادمة. ونحن نضم صوتنا إلى صوت الحاكم في تأكيده على أن الليرة اللبنانية لطالما كانت مستقرة وهي كذلك اليوم وستبقى كذلك مستقبلاً.